أوروبا… مالطا تتصدر بمنح حقوق "مجتمع الميم" و بولندا بآخر القائمة



أعلنت منظمة الصحة العالمية حذف المثلية الجنسية من قائمة الأمراض النفسية عام 1990، ومنذ ذلك التاريخ، جعل المجتمع الدولي هذا اليوم من كل عام يوما عالميا لمناهضة رهاب المثلية الجنسية والتحول الجنسي.

وقالت "كاثرين كاميليري" من موطنها، جزيرة مالطا الصغيرة الواقعة على البحر المتوسط، والتي لا يتجاوز عدد سكانها 520 ألف نسمة: "إنه مكان ودود حقًا للمثليين والمتحولين جنسيًا".

وأضافت: "نحن سعداء جدًا لأن لدينا حكومة تدعمنا. بالطبع سيكون هناك نوع من التمييز في كل مكان تذهب إليه عندما تكون شخصًا من مجتمع الميم، ولكن في مالطا، فإن الإيجابيات تفوق بكثير السلبيات."

كاميليري، التي أقامت سابقًا في الولايات المتحدة، متطوعة في مجموعة (LGBTQ) "مجتمع ميم" في جزيرة غوزو الريفية المجاورة لمالطا. وهي سعيدة بتصنيف مالطا مرة أخرى على أنها أكثر دول أوروبا تقدمًا عندما يتعلق الأمر بحقوق مجتمع الميم.

منذ عام 2009 ، نشر الفرع الأوروبي للرابطة الدولية للمثليين والمثليات (ILGA) خريطة قوس قزح لأوروبا، والتي تستخدم "74 معيارًا" لقياس القبول القانوني والاجتماعي لأفراد مجتمع الميم.

وتصدرت مالطا القائمة لسنوات ولا تزال تلبي 89 بالمائة من المعايير المطلوبة لقائمة (ILGA) .و تقول كاثرين كاميليري من غوزو: "لقد ازدهر مجتمع LGBTQ حقًا في السنوات الخمس أو الست الماضية.

على سبيل المثال، كانت مالطا الدولة الأولى في أوروبا التي تحظر "علاج المثليين ومحاولات تحويل التوجهات الجنسية".

وهناك رسائل بغيضة أو أعمال عدائية أخرى من وقت لآخر. وفقًا لنتائج ILGA، فإن بولندا، التي يحكمها المحافظون الوطنيون، هي في ذيل القائمة.

إذ يتم استيفاء 15 بالمائة فقط من المعايير التي تم تقييمها، وقالت "جوليا كاتا"، أخصائية نفسية مدربة تعمل مع Fuzja-Trans، وهي منظمة لحقوق المتحولين جنسياً في العاصمة البولندية وارسو، إن "السبب في ذلك هو عدم وجود حماية قانونية فعليًا لأفراد مجتمع الميم في البلاد".

وتقول المنظمة: "ليس لدينا قوانين ضد خطاب الكراهية. لدينا عقوبات على جرائم الكراهية في القانون، لكنها لا تشمل الهجمات على أساس التوجه الجنسي أو الجنس أو الهوية. إنها تعتبر جريمة عادية".

على عكس مالطا، يأتي التمييز في بولندا من حزب القانون والعدالة الحاكم ومن وسائل الإعلام المطيعة له، كما تقول جوليا كاتا.

ومع ذلك، تشير ILGA بشكل عام إلى اتجاهات إيجابية في أوروبا، وقالت "كاترين هوجندوبيل" المسؤولة في منظمة ILGA لـ DW: "نرى بالفعل هجمات مستهدفة على مجتمع المتحولين جنسياً، لكننا نرى أيضًا دولًا بدأت حكوماتها في إصلاح قوانين المتحولين جنسيًا، كما هو الحال في ألمانيا الآن، السياسيون لديهم فهم أكبر وأكثر إصرارًا على إبقاء عمليات الإصلاح على المسار الصحيح".

وحققت إسبانيا قفزة إلى الأمام في التصنيف. كما قامت مولدوفا وكرواتيا أيضًا بتحسين تصنيفات ILGA

الخاصة بهم على أساس سنوي، فقد أصدرت حكومة مولدوفا قانونًا للهوية الجنسية، بينما وسعت كرواتيا حقوق التبني للأزواج المثليين.